جامعة: الجلفة

كلية :الحقوق والعلوم السياسية **قسم** :العلوم السياسية

المستوى :السنة الثانية ماستر **التخصص** :دراسات أمنية واستراتيجية

ملخص دروس مقياس:

الأمـن في المتـوســط

أستاذ المقياس :**د. بوسعيد عبد الحق**

-المراجع مرفقة (*)

- **أهمية البحر المتوسط:**

أولاً: الأهمية الجغرافية للمتوسط

تأتي تسمية البحر الأبيض المتوسط (La méditerranée) من كلمتين لاتينيتين هما "Medius" أي المتوسط، و "Terra"أي الأرض كونه يقع وسط الأرض، وهو حلقة وصل ونقطة التقاء بين القارات القديمة الثلاث، فأوروبا تقع من الشمال منه وآسيا إلى الشرق وإفريقيا إلى الجنوب، أما الغرب فيربط مضيق جبل طارق البحر الأبيض المتوسط (بالمحيط الأطلسي، ويربط مضيق الدردنيل البحر الأبيض المتوسط ببحر مرمرة والبوسفور والبحر الأسود، وفي النجوب الشرقي تفصل قناة السويس البحر الأبيض المتوسط عبر البحر الأحمر

يعتبر البحر الأبيض المتوسط بموقعه المركزي، نقطة التقاء محورين: الشرق والغرب الشمال والجنوب، وهو يفصل بين قوسي الدائرة الاستراتيجية التي تمتد من شرق ووسط أوروبا لتشمل غرب وشرق الوطن العربي، وهي المنطقة التي يطلق عليها علماء الجيوسياسية من الأوروبيين "قلب العالم"، وفق المعادلة الشهيرة التي وضعها "ماكندر"- "من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم"، وبناء على هذا التصور فان موقع حوض المتوسط جد هام يتوسط الجزيرة العالمية التي تشمل القارات الثلاث أفريقيا أسيا، أوروبا ومن هنا فان من يسيطر عليه يسيطر على العالم.

وللتأكيد على الأهمية الجيوبوليتيكية للبحر المتوسط فقد ذهب العديد من الباحثين أمثال" مورتن كابلان "Morton Kaplanإلى القول" أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، احتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط" وفي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية استراتيجية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التصنت وتسهل عمليه الانتقال والاتصال كمنطقة جبل طارق و مضيق البوسفور والدردنيل وقناة السويس، القوة التي يمكنها أن تغلق هذه المناطق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى المناطق الأخرى، حيث قسم"ماكندر" حسب نظرية المجال الحيوي التي جاء بها العالم الألماني" فريدريك راتزل "العالم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

-1**قلب الأرض:** يشمل أوروبا الشرقية و روسيا الأوروبية و الآسيوية.

-2**الجزيرة العالمية:** تشمل ثلاث قارات أوروبا، أسيا، أفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط.

-3**الهلال الخارجي:** وهو الهلال الذي يغلق الجزيرة العالمية ويضم بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية جنوب أمريكا أستراليا، وأضاف أخر وهو الهلال الداخلي ويضم، ألمانيا النمسا، تركيا الهند، الصين.

كما كتب "ألفريد ماهان-Alfred Mahan"الخبير الأمريكي في الاستراتيجية البحرية في أواخر القرن التاسع عشر يقول: "جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم أكبر مما

لعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته؛ فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة علية، ولا يزال الصراع مستمرا وهذا التقييم يصعب تحديه."

البحر الأبيض المتوسط ليس كتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض لكل من أوروبا وإفريقيا وآسيا؛ وإنما هو بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما، وهذه الدول مرتبطة بعلاقات الجوار، إذ يجب التفكير في حوض المتوسط كمنطقة لها وضعها الخاص وكوحدة جغرافيا تربط الدول باهتمامات مشتركة لمشاكلها المحلية التي تزيد تعقيدا وتشابكا واتساعا، كما أن الأهمية المركزية لحوض المتوسط جعلت أمنه قضية جوهرية تهم العالم كله لذلك اكتسبت هذه المنطقة ثقلا خاصا عند وضع الإطار العام للمنظومة الأوروبية، كما يشكل البحر الأبيض المتوسط فضاءا للصراع والتنافس على المصالح من جهة، والتعاون والشراكة من جهة أخرى، وأهميته لم تتآكل بسقوط نظام القطبية الثنائية بل احتدم الصراع والتنافس الخفي على حد سواء بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي المدافع عن الشراكة الأورومتوسطية

-ثانيًا: الأهمية الاقتصادية للمتوسط

إن للبحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، فهو قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، ومن الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز الطبيعي الذي تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب المعادن "الفوسفات والحديد" وثروة سمكية، حيث يحتوي على 75 بالمائةمن الثروات البحرية الحيوانية و18 بالمائةمن الثروة البحرية النباتية الموجودة في العالم وهذا ما دفع دائما القوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة، كما تعتبر أيضا مضايق البوسفور والدردنيل ومضيق جبل طارق وقناة السويس نقاط مفتاحيه في نظام النقل المتوسطي، وهذه المضايق ذات أهمية اقتصادية إذ أنها تكون المنفذ والممر الوحيد لجميع الطرق البحرية، ومن جهة أخرى تعتبر الموانئ لاعبا رئيسيا في نظام النقل المتوسطي بين البر والبحر، ومن أهم الموانئ نذكر: ميناء مرسيليا بفرنسا، ميناء برشلونة بإسبانيا، ميناء اسطنبول بتركيا، ميناء سعيد بمصر، ميناء تنجر ميد بالمغرب.

-ثالثا: الأهمية الحضارية لمتوسط

تعود فكرة المتوسطية إلى حضارة الشرق القديم أي ثلاثة قرون قبل الميلاد خاصة في عصر الاسكندر الأكبر، حيث ظهرت على سواحله أعظم الحضارات البشرية كالحضارات المصرية، الإغريقية، الرومانية، والإسلامية، حيث اتسع التفاعل بين شعوب الضفتين بعد مجيء الديانة المسيحية والإسلامية، حيث اكتست العلاقة طابعا دينيا لا تزال تأثيراته إلى اليوم، فالإسلام بارز في جنوبه والكاثوليكية في شماله ليشكل بهذا أكبر منبع للتنوع الديني و الثقافي في العالم.

فالحضارة الإسلامية جعلت البحر المتوسط ملتقى روحيا و تجاريا و علميا، لذلك ترتبط أوروبا و العالم العربي و الإسلامي علاقات تاريخية وثقافية واقتصادية، فثمة تاريخ مشترك يربط بين هذين العالمين وهو تاريخ من التعاون وتحالف وتاريخ من الصراع والاقتتال لمدة قرون من الزمن، فكانت مهدا للصراع بين روما

وقرطاجة والقسطنطينية وكذا الحروب الصليبية في العصر الوسيط، ومن هذا يظهر أن الاهتمام الدولي بالمنطقة المتوسطية سواء تعلق الأمر بالبحر المتوسطي أو الدول التي تنتمي إليه لا يعود فقط إلى العصر الحديث و لا إلى الفترة المعاصرة بل يؤكد التاريخ على أنه مثل دوما ميدانا للصراع و الحروب بين مراكز القوى الإقليمية والدولية، بحيث أن المفهوم الاستراتيجي يبين على أن من يسيطر على حوض المتوسط يسيطر على حركة الملاحة في وعليه يتحكم في سياسة و اقتصاد الدول الأخرى

تعتبر المنطقة المتوسطية مصدر لتنويع الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. لهذا يسعى هذا الأخير لتطوير خطط إضافية لحماية أمن الإمدادات في المنطقة، حيث تشير الاكتشافات الحالية من الغاز والقدرات التصدير المستقرأة (التي من المتوقع أن تزداد في السنوات القادمة) إلى أنها يمكنها يمكن أن تستجيب لحاجيات الأتحاد الأروبي.

- **.التهديدات الأمنية في البحر المتوسط**

أولاً: الإرهاب

صنفت ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، وإن كانت هذه الظاهرة قديمة إلا أنها برزت أكثر مع نهاية عقد الثمانيات وبداية عقد التسعينات للقرن الماضي، ويشكل انسحاب الإتحاد السوفياتي من أفغانستان منعرجا في انتشار واستفحال ظاهرة الإرهاب فمع عودة أفواج المتطوعين الذين شاركوا في الحرب ضد الخطر الأحمر، إلى بلدانهم الأصلية قاموا بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية، والتي كانت تحض بدعم خارجي من منظمات ودول إسلامية.

و هذه العناصر كان لديها من التجربة والخبرة نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات أثناء تواجدها في أفغانستان، ما يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما أن هذه الحركات المتطرفة الآتية من المشرق ومن المغرب،كان هدفها الأول هو الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت في تحقيق ذلك غيرت من إستراتيجيتها وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة أن هذه الأخيرة تساند وتدعم الأنظمة السياسة الفاسدة في الكثير من دول الجنوب.

و هناك عدة أسباب أدت إلى استفحال ظاهرة الإرهاب في دول حوض المتوسط اقتصادية واجتماعية خاصة في دول الجنوب من المتوسط التي تعاني شعوبها من الفقر و الحرمان وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم احترام حقوق الانسان، ما أدى الى تداخل هذه الأسباب مع الاسباب السياسية (استبداد أنظمة الحكم وغياب الديمقراطية...)، باللجوء الى استخدام العنف ضد أنظمة الحكم لهذه الدول التي لم تستطع الحفاظ على أمنها الوطني.

إضافة إلى استغلال الجماعات المتطرفة لهذه الأوضاع التي تعانيها الدول الجنوبية للمتوسط، لتسويق أفكارها المناهضة للدول الشمالية على أساس ديني، أين وجدت في هذه الدول الأرضية الملائمة لتحقيق أهدافها، وذلك لما شهدته العديد من العواصم الأوروبية اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة..

ثانيًا: الجريمة المنظمة

إن مجابهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أهم ما يميز القرن الحالي، بحيث تطورت الجريمة المنظمة على المستوى العالمي بإقتحامها ميادين جديدة وذلك عن طريق اكتسابها تقنيات متطورة، و كذا إنتقالها من التنظيم التقليدي إلى أشكال أخرى من التنظيم أكثر مرونة باستنادها على شبكات تنظيمية واسعة. إن لانتشار الجريمة المنظمة بشكل واسع، أضاف خطورة أخرى إلى المخاطر التي تهدد العالم.

يقصد بالجريمة بوجه عام، كل عمل غير مشروع يقع على الإنسان في نفسه أو ماله أو عرضه أو على المجتمع و مؤسساته و نظمه السياسية و الإقتصادية.

اهتم مجموعة من العلماء بتعريف الجريمة فاختلفت التعاريف باختلاف تخصص العلماء، فنجد أن علماء النفس يرون في الجريمة تعارضا لسلوك الفرد مع سلوك الجماعة، و من ثم المجرم هو كل من يرتكب فعل

مخالف للمبادئ السلوكية السائدة في المجتمع الذي ينتمي إليه، في حين يعتبر علماء الاجتماع بأن الجريمة هي التعدي أو الخروج عن السلوك الجماعي، و من هنا يعتبر جريمة كل فعل من شأنه أن يصدم الضمير الجماعي السائد في المجتمع فيسبب ردة فعل اجتماعية، أما علماء الدين فيرون في الجريمة خروجا عن طاعة الله و رسوله و عدم الالتزام بأوامره و نواهيه.
جاء في تعريف شامل وواسع صدر عن الأنتربول* عام 1988 ، أن منظمات الجريمة المنظمة هي " كل مؤسسة أو مجموعة من الأفراد تمارس نشاطا دائما غير شرعي، لا تعترف بالحدود الوطنية، و هدفها الأول و الأساسي هو تحقيق الربح و الفائدة."

و إذا أردنا أن نفصل أكثر في تصنيف الجريمة معتمدين أساسا على معيار طبيعتها، نجد أن الجريمة أنواع: منها الجريمة العادية مثل السرقة، القتل العمدي، المتاجرة غير الشرعية. الجريمة السياسية هي الجرائم التي تخل بتنظيم و سير السلطات العمومية أو بمصلحة سياسية للدولة أو حق سياسي للمواطنين، الجريمة العسكرية هي الجرائم التي يرتكبها العسكريين و أفراد الجيش مخالفين في ذلك النظام العسكري و قوانينه، و الجريمة الإرهابية ظهرت في نهاية القرن العشرين و أصبحت تكتسي طابعا دوليا معقدا ، و هناك نوع أخر من الجرائم، يطلق عليها تسمية الجرائم العابرة للحدود، المتاجرة بالأسلحة و المخدرات، شبكات تهريب المهاجرين السريين...، و لعل أكثر ما يميز الجريمة في العصر الحالي هو ارتباطها بعنصر التنظيم، بحيث أنها تعمل بالاشتراك فيما بينها و بكفاءة و انسجام كبيرين، و أكثر من ذلك، نجدها تقسم العالم إلى مناطق سيطرة و نفوذ، مما يؤكد فتح المجال على صراعات مستقبلية في العالم.

كما استفادت الجريمة المنظمة العابرة للحدود من التطور التكنولوجي، و الوتيرة المتسارعة للتحولات العالمية المتتالية والموازية لحركة العولمة، فهذا الوضع ضاعف من سرعة الحركة و التنقلات التي أصبحت أمرا يصعب التحكم فيه،كما أدى بالمنظمات الإجرامية العابرة للحدود إلى مطابقة طرق نشاطها حسب قطاع التجارة غير الشرعية، فهي تستثمر في تجارة المخدرات والأشخاص، والأسلحة أو المواد الخطيرة، وتشجع الهجرة غير الشرعية، بحيث يمثل المهاجر المصدر الأول لتزويد الشبكات الإجرامية.

ثالثًا: الهجرة غير الشرعية(محاولة توسيع أجندة الدراسات الأمنية)

شهد حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة اتسعا بفضل ما قدمه "باري بوزان" من مقاربة توسعية للأمن، إذ ميز بين خمسة قطاعات: عسكري، سياسي، اقتصادي، مجتمعي وبيئي، ما ساهم في إدخال تهديدات أمنية جديدة.من أبرزها "الهجرة" التي أدخلت في الدائرة الأمنية كمسألة أمنية عابرة للحدود وتتعلق بأحد القطاعات الحساسة التي طرحها "بوزان" وهو قطاع الأمن المجتمعي.

يهتم الأمن المجتمعي، بمدى قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها، فهذا الأمن بعبارة أخرى، يرمي إلى توفير للمواطنين شروط الشعور بالإنتماء والولاء.

تزامن ظهور مفهوم "الأمننة" مع انتشار مفهوم "الأمن المجتمعي"، واعتبار الهوية أحد مواضيع الأمن التي يجب حمايتها (من الهجرة وغيرها).ومع مرور الوقت، تكاد تختفي تماما الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للهجرة، بسبب طغيان البعد الأمني والربط(على مستوى الخطاب ثم الممارسات) بين الهجرة والجريمة والإرهاب. لذلك، نجد قضيتي الهجرة والاندماج اكتسبتا أبعادا جديدة: أمنية، وسياسية، وحضارية، وما تبعها من تصاعد للخطاب المعارض للمهاجرين، وخطاب "الاسلاموفوبيا" وإنتاج سياسات متشددة في الهجرة.

بفضل خطاب"الأمننة"، استطاعت النخب الأوروبية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية إلى اعتبارها مهددة لأمن أوروبا، وهويتها. إن الرابط بين الهجرة والأمن، وكيف تصبح عبر خطاب اجتماعي، وسياسي مسألة أمنية مهمة، يحللها "ديدي بيغو-Diddy Pigou" بقوله : "الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا، ليست مجرد ملاحظة فقط، بل هي قوة صيغة مضمون الكلام التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة، وتحولها بقوة المفردات إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة"

إن الهجرة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة جاءت لتعمق من حالة اللايقين، التي تحد من سيادة الدول، وتعيق سير التعاون بين مختلف المنظمات الدولية والإقليمية كما أنها تضفي خاصية جديدة في مسار العلاقات الدولية ألا وهي"فردانية العالم" فالعلاقات المتوترة بين منطق الدولة من جهة، والهجرة من جهة أخرى ساهم في وضع الهجرة ضمن مستويات التحليل الأمني في صورة خطر جديد مهدد للأمن الدولي.

كان لأحداث 11 سبتمبر تأثير كبير على منطق الأمن الموجود في حقل مجلس العدالة والشؤون الداخلية للاتحاد الأوروبي بإضافة بعد جديد للاستمرارية الأمنية، فالهجرة غير الشرعية كانت في البداية تهديد حدودي ثم أصبحت متصلة بالجريمة المنظمة وأخيرا ربطت بالإرهاب في 2001، فعند فحص الوثائق والمعاهدات التي جاءت في هذه الفترة نلاحظ أن الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية ربطت الهجرة غير الشرعية بالإرهاب الدولي وهكذا ظهر عنصر جديد في الخطاب الأمني، فالمجلس الأوروبي في 2001 أقر أن:"الإدارة الجيدة للسيطرة على الحدود الخارجية للاتحاد ستساعد على تعزيز المعركة ضد الإرهاب"

تعتبر "تسوكالا أناستازياTsoukala Anastassia". أن مسار أمننة الهجرة مكرس في المنظومات القانونية والقيمية لدول ومجتمعات أوروبا كنتيجة لتغير البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وبذلك أصبحت الهجرة هاجسا أمنيا قائمة على أربعة أسباب رئيسية وهي:

السبب الأول: اعتبار أن الهجرة تشكل تهديدا للأمن السوسيو-اقتصادي وهي في جوهرها مرتبطة بأزمة البطالة والدولة المحتكرة.

السبب الثاني: متعلقة بالهاجس الأمني الذي يربط في مجمله قضايا الهجرة بالسيادة والأمن القومي الداخلي.

السبب الثالث: يتمثل في الأمن الهوياتي والثقافي المرتبط بزيادة وتنامي المخاوف والهواجس الديمغرافية التي تؤدي إلى الذوبان الثقافي وفقدان شامل للهويات الوطنية الأصلية.

السبب الرابع: هو الأمن السياسي الذي يتعرض للتهديد نتيجة للرهانات السياسية المتعلقة بالمواطنة وتزايد الخطابات العنصرية كره الأجانب. إذن الهجرة هي قضية أمنية بحتة مرتبطة بالرهانات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية للدول.

ويمكن إضافة سبب خامس، وهو دور الإعلام في أمننة الهجرة وربطها بالتهديدات الأخرى، بحيث تعتمد الحكومات والدول الأوروبية بصفة متزايدة على تصور وسائل الإعلام والاتصال في صوغ سياساتها للهجرة، نظرا لقدرة الإعلام على صناعة رأي وطني تجاه أي قضية، كما تستخدم هذه الحكومات وسائل الإعلام من أجل توجيه الرأي العام الوطني والدولي في اتجاه يخدم مصالحها، وهو في هذه الحالة توجيه من أجل أمننة الهجرة بشقيها الشرعية وغير الشرعية .

وعلى هذا الأساس، اعتمدت أوروبا في استراتيجيتها لمحاربة الهجرة غير الشرعية على مايلي:

- تكثيف استخدام الأدوات الأمنية لمحاربة الهجرة السرية للحد منها (محاولة اعتراض القوارب وإجبارها على العودة من حيث أتت...)، حيث تستثمر مبالغ مالية معتبرة في أنظمة المراقبة الالكترونية لحماية الحدود، وفي استحداث مؤسسات، مهمتها مراقبة الحدود وحمايتها، وأهمها وكالة فرنتاكس التي أنشئت في 2004، ومقرها وارسو، وميزانيتها السنوية تقدر حاليا بحوالي 90 مليون يورو.

- إيجاد ما يمكن أن نسميها مناطق عازلة بين الحدود الجغرافية-المؤسساتية للاتحاد الأوروبي وحدوده الأمنية، برسم هذه الأخيرة، بعيدا عن الأولى، من خلال المناولة الأمنية التي تقوم بها دول جنوب المتوسط لحساب أوروبا(اتحاد ودولا أعضاء).والهدف نقل محاربة الهجرة من حدود الاتحاد إلى عمق تراب دول جنوب المتوسط، بل إلى حدودها الجنوبية (الصحراوية-الساحلية) بتحويلها إلى نقاط مراقبة وتفتيش عن بعد(بعيدا عن تراب دول الاتحاد).

- الضغط على الشركاء المتوسطيين، لاسيما دول المغرب العربي، لإبرام اتفاقات حول ترحيل المهاجرين.وهنا، تريد دول الاتحاد تطبيق القاعدة الأوروبية في مجال طلب اللجوء على الهجرة غير شرعية، فهذه القاعدة تقول إن الدولة(العضو في الاتحاد) التي دخل منها طالب اللجوء هي من يتكلف به، ويتولى دراسة ملفه.

- الضغط عل الدول المغاربية لتغيير تشريعاتها الوطنية، لتتماشى والتشريعات الأوروبية في هذا المجال، بمعنى تصدير النموذج الأوروبي لأمننة الهجرة وتجريمها.وبالفعل عدلت الدول المغاربية (المغرب في 2003، تونس وليبيا في 2004، الجزائر في 2008و2009) تشريعاتها نزولا عند رغبة أوروبا وخدمة لمآرب سياسية محلية أيضا(الهجرة غير الشرعية أصبحت هما مغاربيا أيضا، كما أن أمننة الهجرة وتجريمها يتوافقان والمنظومة التسلطية القائمة في هذه الدول) حيث جرمت الهجرة الوافدة والمغادرة.

- تفضيل"الاستقرار التسلطي" على الاستقرار الديمقراطي، بمعنى التعامل، بل وحتى حماية أنظمة تسلطية ما دامت تقوم بالمناولة الأمنية لحساب الاتحاد الأوروبي، وتحارب الهجرة على أراضيها، سعيا إل منع المهاجرين المغاربة، وخصوصا الأفارقة من عبور المتوسط.

رابعاً: فشل الدولة:

يعتبر" روبرت جاكسون Robert Jackson " أول من تعرض إلى إشكالية فشل الدولة تحت مفهوم"شبه الدول"حيث وضح أن هذه الظاهرة المرتبطة بالعجز الوظيفي في الدور الذي تلعبه الدولة يؤدي إلى مخاطر تعترض أداء الدولة لوظائفها في ضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة على المستوى الداخلي، بمعنى أن الدولة الفاشلة تصبح غير قادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية كما ينبغي، وهكذا أصبحت الدول الأكثر ضعفا وتخلفا والتي تعاني من الاضطرابات في جميع الميادين عاملا فعالا في تهديد استقرار العالم والمنطقة المتوسطية على حد سواء، حيث يؤدي الفساد، استغلال السلطة، المؤسسات الضعيفة أو عدم وجود محاسبة... إلى تآكل الدول من الداخل وانهيار مؤسسات الدولة في بعض الأحيان، ويمكن ربط انهيار الدولة بتهديدات واضحة، مثل: الأمراض المستعصية، الجرائم المنظمة والنزاعات الإقليمية وما تخلفه من حروب انفصالية وإثنية، هذه الأخيرة التي تدفع بآلاف المشردين واللاجئين إلى الهجرة إلى مناطق أكثر أمنا، وهو ما يزيد من عدم الاستقرار الإقليمي. تمثل ليبيا من ضمن أمثلة أخرى في المنطقة مثالا حيا عن الأثار الأمنية التي يمكن أن تتسبب فيها الدولة الفاشلة من حيث تعريض المنطقة المتوسطية لتهديدات أمنية مركزية، تشمل، الهجرة السرية، والإرهاب ، والجريمة المنظمة.

- **خامسًا: انتشار أسلحت الدمار الشامل:**

من وجهة النظر الغربية، يعتبر انتشار أسلحة الدمار الشامل المقرون بانتشار نظم الصواريخ البعيدة المدى يغير من البيئة الاستراتجية في المتوسط. فتخوم أروبا الشرق أوسطي من الجزائر إلى باكستان معني بالانتشار. وعليه فستكون أروبا الجنوبية وتركيا من بين أعضاء الحلف الأطلسي الأوائل الذين سيشعرون بمثل هذا الإنكشاف، ذلك أن معظم سكان تركيا يقطنون مناطق توجد ضمن مدى الصواريخ المنتشرة في العراق (قبل غزوه)، وإيران بعد سنة2000، فإنه من الأرجح أن تكون كل عواصم أروباالجنوبية داخل نطاق مدى الصواريخ الباليسية المنصبة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. هذا التحليل الغربي الذي يسوق لهذا الوضع، يتجاهل ما تمتلكه الدول الغربية من ترسانة ضخمة والأكثر تطورا في العالم ، ويطرح سؤال عن خروج عواصم دول جنوب المتوسط عن مدى نطاق هذه الصواريخ العابرة للقارات التي تمتلكها القوى الغربية، من هذا المنطلق يمكن القل أن الدول الغربية هي التي تحتكر التهديد، وأن لا مجال للمقارنة بين الترسانة التي تمتلكها دول شمال المتوسط القوية والحديثة وترسانة دول الجنوب التقليدية الصنع والتي لايتعدى مداها بعض الكيلومترات.

سادسا: النزعات الإقليمية في المتوسط:

تتمحور النزاعات الإقليمية في المتوسط على المواضيع التالية:

1. تتشكل البيئة الاستراتيجية في البحر المتوسط بصورة متزايدة من خلال قوى منبثقة من خارج المنطقة، أي من بلاد الشام والمناطق الأوروآسيوية والأفريقية، ومن البحر الأسود وحوض الأطلسي. ويوجد عدد من الأمثلة الدالة على الطبيعة العابرة للإقليمية لأمن البحر المتوسط، حيث تعد كثافة انتقال المقاتلين الأجانب من أوروبا إلى بلاد الشام تحديا أمنيا ملحا لجزء كبير من أوروبا، كما تأكد ذلك في الهجمات الإرهابية في فرنسا والدنمارك وبلجيكا. ويضع عبور المقاتلين الأجانب إلى سوريا عبر تركيا، الضغط على تركيا في سياق علاقاتها المضطربة بالفعل مع شركائها في حلف الناتو.

2. يمكن أن يشكل احتمال طول أمد الصراع في سوريا والعراق واحتمال انتشار تطرف الجماعات الجهادية مثل "داعش"، إلى أجزاء أخرى من الجوار الأوروبي، بيئة تهديدات أمنية جديدة لمنطقة البحر المتوسط في السنوات المقبلة.

3. نشأت تحديات جديدة شكلها المحيط الأطلسي أمام الأمن المتوسطي، من خلال طرق التهريب الجديدة للمخدرات والأسلحة والأموال من أمريكا اللاتينية إلى غرب أفريقيا, ومنها إلى أوروبا.

4- أوجدت ظروف الصراع والفوضى المنتشرة من أفريقيا جنوب الصحراء إلى باكستان، موجات من المهاجرين لأسباب اقتصادية وسياسية. فقد فر أكثر من 2 مليون لاجئ عبر تركيا منذ بداية الحرب على سوريا، وعبر مئات الآلاف عبر البحر المتوسط، منهم 6 آلاف إلى إيطاليا، ولقى أكثر من 3 آلاف مهاجر مصرعهم في منطقة البحر المتوسط خلال عام 2014 وحده.

ومن ثم، تقع منطقة البحر المتوسط في غمار أزمة أمن إنساني لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويقع عبء التصدى لهذة الأزمة بشكل أساسي على عاتق حكومات ومجتمعات جنوب أوروبا.

5- تشكل قضية الصحراء الغربية مسألة معقدة لمنطقة المغرب العربي عموما والجزائر والمغرب خصوصا، حيث تصنف مع بعض المسائل الأخرى كالحدود بين الدولتين وغلق المعابر الحدودية منذ 1994 ومشكلة المخدرات كأبرز منغصات العلاقات بين البلدين فالعلاقة الجزائرية المغربية لم تشهد تطبيعا كاملا وثقة كاملة متبادلة منذ استقلال الجزائر، بل كانت علاقات متوترة في عمومها تخللتها فترات تعاون.

6- تمثل الحسابات السياسية المتضاربة للدول المنخرطة في الصراع على الغاز في المتوسط تهديدا أمنيا بالغ الخطورة على لدول المتوسطية، يمكن رصده على النحو الآتي:

أ- تركيا: كانت ولا تزال حسابات تركيا السياسية المتعلقة بالغاز في شرق البحر المتوسط ترتبط بآمالها في أن يتحول اكتشافه إلى دافع لإنجاز مصالحة توحد شطري الجزيرة وتتيح لهما الاستفادة من الثروات المكتشفة. لكن سعي قبرص اليونانية إلى إجراءات أحادية تتجاهل مطالب الجانب التركي والقبرصي التركي حول الغاز ما يحول "الملف التصالحي" إلى ملف خلافي يميل إلى المعادلة الصفرية، إذ تعتبر أنقرة أن مثل هذا السلوك كان ولا يزال وراء فشل مفاوضات السلام المتعلقة بالجزيرة في وقت كان من الممكن فيه استغلال ملف الغاز من أجل حشد الدعم اللازم لتوحيد الجزيرة كشرط لاستغلال ثرواتها المشتركة.

ب- مصر: لا يحمل الغاز قيمة اقتصادية فقط بالنسبة إلى النظام المصري، بل الأهم أنه يعتبر أداة من أدوات تثبيت نظام الحكم والحصول على الشرعية الإقليمية والدولية المطلوبة في ظل غياب شرعية داخلية تتيح للشعب المصري الاستفادة الأمثل من ثروات البلاد. أحد أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في هذا التفسير، هو سرعة توصل النظام المصري إلى اتفاقات مع كل من إسرائيل وقبرص اليونانية واليونان. تربط هذه الاتفاقات المصالح المكتسبة لإسرائل ونيقوسيا وأثينا ببقاء النظام المصري في السلطة، ونظرا لأهمية إسرائيل واليونان وقبرص اليونانية لدى كل من الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا، فإن النظام المصري يضمن من خلال هذه الاتفاقات الحصول على دعم دولي غير مباشر له، على اعتبار أن رحيله قد يقوض المكاسب التي حصلت عليها هذه الأطراف بفضله.

ج- إسرائيل: تساعد الاكتشافات المتزايدة للغاز إسرائيل على الانعتاق من الاعتماد الذي كان قائما على مصر كما تسد فجوة كبيرة في قطاع الطاقة لديها، ولا تكتفي بذلك فقط، فالغاز في الحسابات الإسرائيلية تحول إلى رافعة سياسية وأمنية، وإلى سلاح سياسي فعال لتحقيق التطبيع مع عدد من الدول العربية في الجوار الإقليمي ولاسيما مصر والسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن.

د- الاتحاد الأوروبي: أولويته تعزيز أمن الطاقة لتنويع مصادر الواردات وكذلك تنويع طرق التوريد لاسيما مع تدهور العلاقات الأوروبية-الروسية خلال السنوات الأخيرة. وفي هذا السياق، يسهم غاز شرق المتوسط في تحقيق هذه المعادلة ويخفف من الاعتماد شبه الكلي على الغاز الروسي لاسيما بالنسبة إلى دول شرق وجنوب أوروبا. يبدو الاتحاد حاضرا في المعادلة من خلال بعض الدول التي تنتمي إليه مثل قبرص اليونانية واليونان، ومن خلال شركات التنقيب عن النفط والغاز.

هـ- روسيا: بالرغم من أن الغاز في شرق البحر المتوسط لا يشكل بديلا عن الغاز الروسي ولا يزاحمه، إلا أن موسكو تريد أن تضمن احتكارها السوق الأوروبية من خلال حضورها أيضا في أي مشاريع غاز مكملة أو بديلة بحيث لا يؤثر ذلك سلبا عليها، وهذا هو ما تفعله بالتحديد. موسكو حاضرة في الصراع على الغاز في شرق البحر المتوسط من خلال شركات التنقيب عن الغاز (حالة لبنان) ، ومن خلال التمويل المالي (حالة قبرص اليونانية واليونان)، ومن خلال الوجود العسكري والاتفاقات الثنائية (حالة سوريا).

ز- الولايات المتحدة الأمريكية: تنظر إلى المنطقة من خلال إطار أوسع يتعلق بأولوياتها في الشرق الأوسط وترتبط غالبا بضمان تدفق الطاقة وحماية إسرائيل. الولايات المتحدة حاضرة في منطقة شرق البحر المتوسط من خلال شركاتها ومن خلال علاقاتها ومبادرات الوساطة التي تقوم بها بين بعض أطراف النزاع بالإضافة إلى انتشارها العسكري في الشرق الأوسط. المثير للاهتمام أن نسبة اعتماد أميركا على نفط المنطقة آخذ في التراجع في السنوات القليلة الماضية، كما أن صادراتها من الغاز المسال إلى أوروبا آخذة في الازدياد، وقد يؤثر ذلك على نظرتها إلى غاز المنطقة مستقبلا.

7- لا يتوقف الصراع بين دول حوض شرق البحر المتوسط على ترسيم المناطق والحدود، وإنما يمتد إلى استغلال الثروات أيضا بما في ذلك عملية تصديرها إلى الخارج. باستثناء تركيا ومصر، ليس هناك استهلاك ضخم للغاز من قبل دول المنطقة، ولذلك فإن كل الخيارات الممكنة لتصدير الغاز من حوض شرق البحر المتوسط تنظر بشكل أساسي إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية كسوق محتملة لكونها مستهلكا ضخما للغاز من جهة، ولقربها الجغرافي نسبيا من المنطقة مقارنة بمناطق الاستهلاك الكبرى في شرق آسيا.

لا يستطيع بعض اللاعبين الذين يتطلعون إلى التصدير الاعتماد على أنفسهم مباشرة، وذلك إما بسبب تواضع كميات الغاز المكتشفة، وإما بسبب الافتقار إلى البنية التحتية اللازمة للتصدير، أو لارتفاع التكاليف. وباستثناء مصر، تكاد هذه المواصفات تنطبق على كل الدول الأخرى، وهو ما يحتم على اللاعبين المعنيين النظر في خيارات التصدير المشتركة التي تعتمد على دمج مصادر الغاز المكتشفة وعلى استغلال بنية تحتية قائمة. فإذا ما كان الغاز القبرصي مثلا سيخصص للتصدير لأوروبا، فهو يحتاج إلى استثمارات هائلة في إنشاء محطات التسييل، إضافة إلى خطوط النقل وضمانات لشراء الغاز بشكل مسبق من قبل مستهلكين. وتعتبر هذه العملية، عملية مكلفة وتحتاج إلى وقت وفيها مصاعب تقنية ولوجستية وأمنية، وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على الحالة الإسرائيلية.

- **أهم المبادرات الأمنية في البحر المتوسط:**

تعود الحوارات في المتوسط شماله وجنوبه إلى الحوار الأروبي العربي سنة 1973، والذي تعثر بعد عدة سنوات من محاولات إنجاحه وجعله يقدم إضافة، ويعود ذلك إلى تنازع في الأهداف بين الطرف الأوروبي والطرف العربي، لكن دول المتوسط بعد الحرب الباردة، والإعتبارات إستراتجية وجيوسياسية قرر إعادة بعث هذه الحوارات/ لقاءات بين ضفتين، وبإندفاع أوروبي أقوى في معظم الحالات، وتجلى ذلك في العديد من المبادرات أهمها:

أولاً: الحوار المتوسطي، لمنظمة الأمن والتعاون في أروبا

أكد مثاق هلنسكي 1975 على أن أمن أوربا يكون ضمن سياق الموسع للأمن العالمي وحصريا يربط بالأمن قي المتوسط، وهذا عبر توسيع وتعميق الاتصالات والحوار مع الدول المتوسطية للمساهمة في السلم وتدعيم الأمن، ويشمل ذلك اهتمامات وانشغلات الدول المتوسطية غير المشاركة في الحوار لتطوير وترقية علاقات الجوار، وبتالي كانت وثيقة هلسنكي صيغة للتوافق السياسي للدول المشاركة في المتوسط والتي تقييم المنظمة معها علاقات، وهي الجزائر، المغرب، تونس، مصر إسرائيل ثم الأردن، ويمكن للبلدان الأخرى في المتوسط أن تلتحق بالحوار بعد تبني وثيقة العمل المتفق عليها من طرف الشركاء. وهي مجموعة من القرارات الصادرة عن المنظمة في "لقاء براغ" لتضييق مجال المشاركة على لبنان وسوريا وليبيا، وسماح لأربع دول عربية وهي الجزائر تونس المغرب ومصر بالمشاركة في اجتماعات المنظمة، وحتى المجلس الوزاري، مقابل إلتزام هذه الدول بمبادئ وأهداف مؤتمر الأمن والتعاون في أروبا. في مؤتمر بودابيست "المجر 1994" أعن عن تغيير لافت، وذلك بتحويل المؤتمر إلى منظمة، واتخاذ قرار يخص المتوسط، بوضع مجموعة اتصال غير رسمية على مستوى الخبراء داخل المجلس، قصد تطوير الإتصلات لتمكين تبادل أفضل للمعلومات والأفكار حول المواضيع ذات الإهتمام المشترك، وتشجيع كل ما منشأنه التأسيس للثقة وترقيتها. وبناء على ذلك بدأت لقاءات مجموعة الاتصال منذ 1995، وفيها قدمت مجموعة مقتراحات والأفكار لتعزبز الحوار بين منظمة الأمن والتعاون في أروبا والدول المتوسطية الشريكة وتدعيمها في عدة مجالات، كما أن مدولات مجموعة الإتصال تسمح بتوفير فرصة إلتقاء دول المنطمة بالدول المتوسطية الست الشريكة في الحوار، للمناقشة والحوار وتبادل الأفكار حول عديد المسائل والمواضيع التي تشغل ضفتي المتوسط، لتوفير أجواء ملائمة لبناء الثقة، من خلال الكشف عن النشاطات العسكرية والقوات المسلحة والقدرات العسكرية وأنظمة التسلح، وتوسيع الحوار في الاجتماعات التي تعقد بين المنظمة وشراكائها المتوسطين، لتشمل القضايا السياسية، العسكرية، والاقتصادية، والانسانية.

ثانيًا:مؤتمر برشلونة وسياسة الشراكة الأورومتوسطية

يعد المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في مدينة برشلونة الإسبانية في نوفمبر 1995 تتويجا للجهود الأوروبية الفرنسية بشكل خاص الساعية لإعادة صياغة الدور السياسي الاقتصادي الأوروبي في المنطقة، حيث شاركت في مؤتمر برشلونة 27 دولة متوسطية، من بينها ثماني دول عربية (لبنان، مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية، سوريا المغرب، الجزائر، تونس) فضلا عن (قبرص، تركيا، مالطا، إسرائيل)، بالإضافة إلى الدول الخمس عشرة التي كان يتألف منها الاتحاد الأوروبي أنا ذاك، حيث تمكنت الدول الأوروبية في مؤتمر برشلونة وضع الركائز الأساسية لسياستها المتوسطية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي تشكل امتدادا للحوار الأوروبي العربي الذي انطلق في سبعينات القرن العشرين، حيث تمت الموافقة على اتخاذ قرارات تؤسس لإقامة شراكة أورومتوسطية من خلال تعزيز الحوار السياسي وتحقيق التعاون الاقتصادي والمالي والأمني مع الاهتمام بالعلاقات الثقافية.

لقد برزت هذه الشراكة نتيجة لمعادلة صعبة بين ثلاثة توجهات سياسية داخل الاتحاد الأوروبي وهي :

التوجه الألماني: الذي يصيب اهتمامه في تطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية وخلق منطقة مستقرة اقتصاديا وسياسيا في جوارها الشرقي.

التوجه البريطاني: المتشبث بالتعاون الأطلسي وتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي قد لا تهمه في قضايا المتوسط الأمنية إلا المصالح الاستراتيجية الأساسية للحلف الأطلسي والممرات المائية.

التوجه المتوسطي: والمتمثل في الدول المتوسطية الأربعة وهي فرنسا، إسبانيا إيطاليا اليونان، والذي حقق انتصارا على المحاور السابقة من خلال دفعه للاتحاد الأوروبي لتبني سياسة اقتصادية موحدة تجاه بلدان جنوب وشرق المتوسط من خلال عملية برشلونة وتقديم المساعدات اللازمة لإنجاح هذه المسيرة.

تشمل الشراكة الأورومتوسطية على صيغتين للتعاون هما:

الصيغة الثنائية: يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة، وأهمها اتفاقيات الشراكة التي يتفاوض الاتحاد بشأنها مع الشركاء المتوسطيين كل على حدة بشروط متباينة من دولة لأخرى، وتعكس هذه الاتفاقيات المبادئ العامة التي تحكم العلاقات الأورومتوسطية الجديدة .

الصيغة الإقليمية: يمثل الحوار الإقليمي أكثر الجوانب إبداعا، حيث أنه يشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، من خلال شبكة متكاملة من المنتديات والبرامج والمشاريع، ويعد هذا

التعاون أحد العناصر التي توفر الدعم للإجراءات الثنائية التي يجرى اتخاذها في إطار اتفاقيات الشراكة ومكملا لها في الوقت نفسه .

-المحاور الأساسية لمشروع برشلونة:

وافق المشاركون في مؤتمر برشلونة على إقامة شراكة شاملة بين المشاركين عبر حوار سياسي منتظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي، وتركيز أكبر على قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية مركزين على المحاور التالية:

- **المحور الأول:** مشاركة سياسية وأمنية: إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار

اعتبر الإعلان أن تحقيق السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط، وحدد الالتزام بين الدول المشاركة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والبيان الدولي لحقوق الإنسان أهمها: تنمية دولة القانون والديمقراطية في نظامهم السياسي احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وفرض احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم احترام سيادتهم المتساوية ،احترام مساواة حقوق الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم، عدم التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية للشريك الآخر،حل الخلافات بالطرق السلمية، توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب وضد انتشار الجرائم المنظمة ومحاربة مشكلة المخدرات، تشجيع الأمن الإقليمي بالعمل مثلا على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وعدم التجهيز بقدرات عسكرية تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع، تشجيع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار، الأخذ في الاعتبار أية إجراءات لبناء الثقة والأمن بين الأطراف بهدف خلق منطقة سلام واستقرار في البحر الأبيض المتوسط.
- **المحور الثاني:** شراكة اقتصادية ومالية: بناء منطقة ازدهار متكاملة

حدد إعلان برشلونة عدة آليات وأهداف أهمها: إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 تزال من خلالها تدريجيا كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين الدول المعنية. ووردت فيه إشارة تفصيلية للقواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة ومنها.

-توحيد الأنظمة بإصدار شهادات المنشأ.

-حماية الملكية الفكرية، والمنافسة المتكافئة.

-تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة والمستدامة التي تحمي البيئة والموارد الطبيعية وتنمي القدرات البشرية وتخلق مناخا مواتيا للاستثمار بإزالة الحواجز التي تحول دونه وتنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي والفني ونقل التكنولوجيا.

- **المحور الثالث:** الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: تشجيع التفاهم بين الثقافات

أقر المشاركون بأن تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط والحوار بين هذه الثقافات، والتبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتكنولوجي يشكل عاملا رئيسيا في التقارب بين الشعوب وفي هذا السياق وافق المشاركون على إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية وفي سبيل هذا:

يركزون على أن حوار احترام الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب، يشددون على الطبيعة الجوهرية لتنمية المواد البشرية سواء فيما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة، يؤكدون على أهمية قطاع الصحة في التنمية المستديمة، يعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية التي يجب أن تواكب التنمية الاقتصادية، يعترفون بالدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في تنمية الشراكة، يعترفون بأهمية تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برامج تعاون غير مركزية، تركيزه على قضية الهجرة التي تؤرق الدول المتوسطية، ...، إلخ.
تتمثل أحد أهم الإجراءات الأكثر جوهرية والتي اتخذت على مستوى الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية، قيام المفوضية الأوروبية بطرح العديد من برامج البحث الدولية والاتفاقيات الثنائية لتطوير التعاون العلمي والبحثي في المنطقة المتوسطية.
يتضح أن طرح هذه المجالات من "الشراكة"، بهذه الصورة إنما يخدم في الأساس المصالح الأوروبية، في ظل اختلال التوازن السياسي والاقتصادي والثقافي بين الطرفين الأوروبي ودول جنوب المتوسط.
وهذا يدخل ضمن النظرة النيوكولونيالية لأوروبا المتمثلة في تحويل جنوب المتوسط إلى منطقة تابعة لها، عن طريق انفتاح اقتصاداتها وخصوصياتها وتكييفها لحاجيات الاقتصاديات الأوروبية، ومن ثمة تصبح المنطقة سندا قويا لأوروبا في إطار تنافسها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا نجد بأن المنطقة تصبح بؤرة للتأثير الخارجي الأوروبي تمرر عبره أوروبا ما تشاء من أطروحات لتعزيز مكانتها الدولية، وجعل المنطقة دروعا واقية تتحكم في تحركات الهجرة وتلعب دور حراس الحدود لحماية أوروبا من الهجرة، وهنا تكمن الأغراض الخفية للاستراتيجية الأوروبية في المنطقة.

ثالثاً: من شراكة برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط

سجلت عملية برشلونة مؤشرات تمزج بين النجاح والنجاح النسبي إذ يبدوا أن هناك هوة بين النجاحات المحققة على مستوى البرامج الجزئية من جهة، ونجاح أقل في تجسيد الأهداف الكلية، ليأتي ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط كامتداد لمسار سابق يسمى برشلونة الذي لم يوفق في تحقيق ما كان يصبوا إليه من مشاريع لصالح دول حوض المتوسط.
شكلت فكرة الاتحاد من أجل المتوسط هاجساً "لنيكولا ساركوزي" منذ أن كان وزيرا للداخلية سنة 2005، وفي ذروة المعركة الانتخابية الرئاسية أعلن في 07-02-2007 صراحة عن مشروعه مستعرضا فوائد التعاون والاتحاد بين ضفتي المتوسط في زمن العولمة، وبعدما تم انتخابه رئيسا للجمهورية أطلق نداء للانضمام إلى مشروعه الذي اعتبره حلما كبيرا للحضارة، لوحدة إفريقيا وأوروبا ويبني مصيرا مشتركا بينهما للتأثير في مصير العالم ومواجهة العولمة.
ولقد كانت قمة "هانوفر، Hanouvre " ، بألمانيا في 03 مارس 2008، قمة الحسم التي جمعت الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، ومنه كان الانتقال من "الاتحاد المتوسطي" إلى "الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط". ذلك نظرا للتداخل بين "الاتحاد المتوسطي" و"مسار برشلونة"

والذي وجد الترجمة له بتعديل التسمية من "مسيرة برشلونة" إلى "الاتحاد المتوسطي"، إلى "الاتحاد من أجل المتوسط" وقد جاء هذا التغيير في تسمية وحتى مضمون هذه المبادرة انعكاسا لما يأتي

–انتقال الوصاية على مبادرة المشروع من فرنسا إلى الاتحاد الأوروبي.

–اعتبار الصيغة الثانية للمبادرة حسب تصريح رئاسة الاتحاد، تحديثا لمسار برشلونة ودفعة جديدة له، وهو أمر يعكس الإرادة الأوروبية الجماعية في إعطاء الصفة التكاملية على كافة مشاريعها المتوسطية من خلال الجمع بينهما حتى لا تتعارض وتتداخل أهدافها وأساليب عملها حتى لا يرى في أي مشروع أوروبي متوسطي بديلا عن مسار برشلونة.

–الاتفاق على ضم كافة دول أوروبا في المشروع، وليس الدول الأوروبية المتوسطية فقط كما كان مطروحا في صيغته الأولى، وعلى أن تكون رئاسته الدورية مشتركة بين دول الشمال وجنوب المتوسط معا وليس دول أوروبا المتوسطية.

يهدف هذا المشروع إلى تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ورسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، والدفع بالتنمية الاجتماعية، حماية البيئة والتنمية المستدامة، حوار الثقافات، إذ يعد هذا المشروع أكثر تقدما من ميثاق برشلونة

إلا أنه من الواضح أن الحواجز التي سبق أن وقفت في طريق نجاح اتفاق برشلونة ستكون طليعة العناوين الكبرى التي ستستأثر بقائمة التحديات على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط والتي ينبغي أن ينجح في تجاوزها، وهي القضية الفلسطينية والتي أضيفت إليها أزمات جديدة على غرار الأزمة السورية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، هذا فضلا عن الأزمات الأخرى القائمة والتي لا يدري أحد عواقبها، ولا كيف سيتم تجاوزها، وغيرها من التحديات الأخرى.

رابعاً: حوار خمسة زائد خمسة

انطلق الحوار 5 زائد 5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما خلال شهر أكتوبر سنة 1990 بعد أن مهد لذلك اجتماع سباعي انعقد يوم 22مارس من نفس السنة بروما وشاركت فيه كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا، وذلك في مستوى مديري وزارات الخارجية.

وقد انعقدت الدورة الوزارية الثانية لهذا الحوار خلال شهر أكتوبر سنة 1991 بالجزائر وتم إحداث ثمان فرق عمل وزارية لغاية ضبط برامج للتبادل والتعاون بين دول غربي المتوسط. وكان من المفروض عقد اجتماع في مستوى القمّة خلال سنة 1992 بتونس إلا أن هذا الحوار قد تعطل بسبب العقوبات الأممية التي تم تسليطها على ليبيا في جانفي 1992

تجمد هذا الحوار على امتداد عشرية كاملة (1991- 2001) ليعود من جديد خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العشرة يومي 25 و 26 جانفي 2001 بلشبونة بمبادرة برتغالية، وتتحرك آلياته وفق وتيرة تصاعدية .لينتهي إلى برمجة أول اجتماع في مستوى القمة ستحتضنه تونس يومي 5 و6 ديسمبر 2003

لايزعم حوار 5 زائد5 على الأقل على مستوى الخطاب على الأقل تشكيل هيكل جهوي أو إقليمي جديد في المتوسط، بل ينفي مجرد احتمال منافسة مسار برشلونة الذي يبقى "الإطار المرجعي الذي يحظى بالأفضلية" وينحصر في كونه "إطار للحوار السياسي بين المغرب العربي وأوروبا الجنوبية. إطار يسمح بتبادل الرأي

بصورة غير رسمية وبناءة بما يعكس تضامن دول غربي المتوسط العشرة وخصوصية الشراكة التي تجمعها". فهو بذلك يعتبر فضاء وظيفي للفعل المشترك لا يتطلع إلى مزاحمة الهياكل الموجودة سواء أكانت أفقية أم عمودية بقدر ما ينشد دفعها إلى العمل ويهيئ لها جهويا الظروف الفضلى للعمل إقليميا.

يعتبر موضوع الأمن في المتوسط من أهم المواضيع التي تضمنتها الحوارات التي جرت بين الدول العشرة خاصة قضية الإرهاب التي تعتبر ظاهرة خطيرة تهدد أمن العالم واستقراره. واعتبارا لطبيعته الهلامية واعتماده شبكات تخترق الحدود القطرية التقليدية فإن مقاومته في إطار الحوض الغربي للمتوسط تشكل رهانا حقيقيا لا يمكن كسبه إلا في صيغة الجمع عبر مقاربة موحدة

إن كسب الرهان الأمني يجعل الحوض الغربي مثالا في الأمن والاستقرار لكامل البحر الأبيض المتوسط ويحوله إلى فضاء تواصل حضاري مثمر.

خامسا: الحوار الأطلسي المتوسطي:

دول شمال المتوسط وبالتحديد إيطاليا إسبانيا، هي التي كانت وراء إطلاق المبادرة المتوسطية للحلف الأطلسي بإقتراح الشروع في حوار مع الضفة الجنوبية. ودافعت إيطاليا، إسبانيا والبرتغال عن شراكة من أجل السلام في المتوسط، بما فيها التمارين العسكرية المشتركة. ونجحت في إقناع الحلف بإطلاق الحوار الأطلسي-المتوسطي، إلا أن الخطة الأولية تم خفضها إلى حد أدنى بعد نقاشات أطلسية داخلية، حيث أقصى التعاون العسكري الحيقيقي من البرنامج.

شرع الحلف الأطلسي، الذي يؤكد في كل إجتماعاته منذ نهاية الحرب الباردة على أهمية المتوسط للأمن الأروبي وضرورة الحوار مع دول الضفة الجنوبية، في نهاية 1994 في مشاورات مع الدول المتوسطية لإرساء قواعد حوار أمني حاذيا بذلك حذو اتحاد أروبا الغربية. وفي فيفري من العام الموالي بدأ في الحوار مع مصر، إسرائيل، المغرب، وتونس. ثم إنضمت إليه الأردن وفيما بعد موريتانيا .وهي الدول المنخرطة في الحوار المتوسطي،أما الجزائر فكانت غائبة عن الحوار .بسبب الأزمة الأمنية الداخلية، وعدم رغبة دول الحلف في إجراء إتصلات علنية مع الجزائر ما دامت أمورها السياسية لم تتضح. حدث تقارب بين الجزائر والحلف فيما بعد توج بانضمام الجزائر للحوار الاطلسي في عام 2000.

يهدف الحوار الأطلسي، حسب وثائق الحلف الأطلسي، إلى إقامة علاقات جيدة وتعزيز الثقة في مجمل حوض المتوسط بتشجيع ودعم الأمن والاستقرار وتشجيع علاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل في المنطقة وبتبديد الأفكار الخاطئة حول أهداف وسياسة الحلف. والحوار مبادرة تطورية تسمح بزيادة عدد المشاركين وبتطوير أشكال التعاون. ويقترح على المشاركين نفس قاعدة التعاون مع الحلف. أما النشاطات فهي ذاتية التمويل، لكن يمكن للحلف أن ينظر في طلبات المساعدات المالية لكل دولة على فرادى. والهدف المنشود على المدى البعيد لهذا الحوار هو خلق مناخ ملائم لعلاقات سلمية ومتبادلة الإثراء للطرفين في المنطقة المتوسطية.